

Distr.: General
19 May 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 83 من جدول الأعمال
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة 17 أيار/مايو 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية
إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة 17 أيار/مايو 2020 موجهة من محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية (انظر المرفق)، بشأن التقارير الأخيرة المتعلقة باعترام الولايات المتحدة النظر في اتخاذ تدابير خطيرة وغير قانونية واستفزازية للغاية ضد ناقلات النفط الإيرانية التي تمارس تجارة دولية مشروعة تماما مع جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 83 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مجيد تخت روانجي

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة 17 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بشأن التقارير الأخيرة المتعلقة باعترام الولايات المتحدة النظر في اتخاذ تدابير خطيرة وغير قانونية واستفزازية للغاية ضد ناقلات النفط الإيرانية التي تمارس تجارة دولية مشروعة تماما مع جمهورية فنزويلا البوليفارية. وهذا أمر يثير الجزع بصفة خاصة عندما تقيد التقارير بأن الولايات المتحدة سترسل قواتها البحرية إلى منطقة البحر الكاريبي بقصد التدخل في عمليات شحن الوقود إلى فنزويلا.

إن دبلوماسية الهيمنة بالقوارب المسلحة تهدد بشكل خطير حرية التجارة والملاحة الدوليتين وحرية تدفق الطاقة. وهي تمثل مظهرا واضحا من مظاهر القرصنة وانتهاكها جسيما للقانون الدولي، وتتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادة 2 (4) منه. وتشكل هذه الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل اتخاذ تدابير قسرية لتعطيل بيع النفط الإيراني تصعيدا خطيرا لسياسة الإرهاب الاقتصادي المعلنة رسميا، التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد الشعب الإيراني في انتهاك لقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

وهذه التدابير غير القانونية والاستفزازية تعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وتمضي في تحدي تعددية الأطراف، التي تقوضت بالفعل نتيجة لإدمان الولايات المتحدة الخطير على الجزاءات والإرهاب الاقتصادي، ونتيجة كذلك لسياستها المتمثلة في الانسحاب من الصكوك والمؤسسات الدولية.

ولن يؤدي عدم اتخاذ أي إجراء حاسم من جانب المجتمع الدولي لمواجهة هذه الممارسات غير المسؤولة إلا إلى زيادة جرأة المتسلطين في واشنطن في السعي إلى حفظ مصالحهم السياسية القصيرة النظر، منتهكين المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأخلاق والإنسانية.

وبالنظر إلى الآثار الخطيرة لاستمرار هذه التدابير غير المشروعة على حرية التجارة والتبادل التجاري الدوليين بوصفهما قاعدة دستورية، وكذلك على مبدأ حرية الملاحة والتدفق الحر للطاقة والسلام والأمن الدوليين، يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يفيا بالتزاماتهما القانونية ومسؤولياتهما الأخلاقية، وأن يدينا بأشد ما يمكن من العبارات هذه التدابير غير القانونية، وأن يُحمّل الولايات المتحدة المسؤولية عنها.

وجمهورية إيران الإسلامية تهيب بالولايات المتحدة أن تحترم أحكام القانون الدولي، ولا سيما مبدأ حرية أعالي البحار، وتحذرها من اتخاذ أي إجراءات غير قانونية. فلن تستفيد الولايات المتحدة أبدا من مثل هذه المغامرات، ومن ثم فإن أي عمل غير مسؤول ينتهك التزاماتها سيزرع بذور الاضطراب والفوضى في المياه الدولية.

وتحتفظ جمهورية إيران الإسلامية بحقها في اتخاذ جميع التدابير المناسبة والضرورية والإجراءات الحاسمة، وفقا للقوانين والقواعد والأنظمة ذات الصلة وأحكام القانون الدولي الواجبة التطبيق، من أجل حماية حقوقها ومصالحها المشروعة من هذه السياسات المتسلطة وهذه الممارسات غير الشرعية، وتحمّل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن عواقب هذه التدابير غير القانونية.

وأرجو ممنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ووثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد جواد ظريف

وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية